ملخص الرسالة

لعل أبرز مايميز الأنظمة الديمقراطية الحديثة هي إنها أنظمة تستمد شرعيتها من قبل الشعب عن طريق الانتخابات ، ومن ثم فان الانتخابات هي عامل حسم في تحديد درجة شرعية النظام من عدمه .

غير إن الانتخابات ليس العامل الوحيد في منح النظام شرعيته ، بل الأداء الإنجازي يؤدي دور في ذلك ، أي انه عامل مكمل لاكتساب النظام شرعيته بشكل كامل . بعبارة اخرى ، إن الشرعية الإنجازية هي مكملة للشرعية الانتخابية ، وبدون الاولى تكون الثانية مفرغة من محتواها .

وفي عراق مابعد عام 2005 ، أكتسب النظام السياسي شرعيته بفعل العمليات الانتخابية التي مّرَ بها سواء على مستوى البرلمان، أومجالس المحافظات، فضلاً عن الاستفتاء الدستوري .

بيد إن درجة الشرعية تلك لاتزال منقوصة بسبب تراجع الأداء الإنجازي للنظام ، لاسيما على مستوى الخدمات والامن . صحيح إن بعض الإنجازات قد تحققت ، إلا ان الطابع العام السائد هو الاخفاق في الأداء الإنجازي ، ماتسبب في تراجع شرعية النظام الإنجازية .

وقد أنتظمت الدراسة على (ثلاثة) فصول ، تناول الأول الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية (تحديد العلاقة والاثر المتبادل) وقد أنتظم في ثلاثة مباحث جاء الاول تحت عنوان الشرعية الانتخابية ، والمبحث الثاني الشرعية الإنجازية والأخير تحت مسمى العلاقة بين الشرعية الانتخابية والشرعية الانجازية .

أمّا الفصل الثاني جاء تحت عنوان الشرعية الانتخابية في العراق بعد عام 2005 ، وأيضا ضمّ ثلاثة مباحث رئيسة جاء الاول بعنوان مضمون النظام السياسي في العراق وخصائصه بعد عام 2005 ، أمّا المبحث الثاني تحت مسمى العمليات الانتخابية في العراق منذ عام 2005 ، في حين جاء المبحث الثالث تحت عنوان طبيعة العمليات الانتخابية في العراق ومدى نزاهتها منذ العام 2005 .

بينما حمل الفصل الثالث والاخير عنوان الشرعية الإنجازية في العراق بعد عام 2005 بين النجاح والاخفاق ، وأيضاً إندرج تحت ثلاثة مباحث رئيسة ، الأول تحت عنوان نجاح الشرعية الإنجازية ، والثاني حمل عنوان إخفاق الشرعية الإنجازية ، وأمّا المبحث الثالث والأخير جاء تحت عنوان مؤشرات تراجع الشرعية الإنجازية .